العدد 20A1 اذار 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No.20A1 Mar. 2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

الجيو- اقتصادية وإعادة تشكيل السيادة في النظام الدولي: دراسة نقدية في استراتيجيات القوة الاقتصادية للدول في القرن الحادي والعشرين

أ.م.د. نسرين فالح حسن
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة واسط

Geoeconomics and the Reshaping of Sovereignty in the International System: A Critical Study of States' Economic Power Strategies in the 21st Century

Nisreen falih Hassan
College of Administration and Economics, Wasit University
nfalif@uowasit.edu.iq

الملخص

يهتم هذا البحث بطبيعة التحول الجوهري في بنية النظام الدولي، والانتقال من التركيز على الأدوات العسكرية و(الجيوبوليتيك) إلى توظيف الأدوات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية (الجيو اقتصادية) لتحقيق أهداف استراتيجية. معتمداً إشكالية حول الكيفية التي تؤثر فيها ظاهرة (**الاعتماد المتبادل المسلح**) على تآكل مفهوم السيادة الوستفالية التقليدية. بالاستناد على منهج الاستقراء وتحليل النظم، وبناء نظري يدمج بين المركانتيلية الجديدة والليبرالية المؤسسية، مبيناً مفاصل استراتيجيات القوة الجيواقتصادية المعاصرة، من مثل احتكار سلاسل توريد أشباه الموصلات، وتسييس النظام المالي (هيمنة الدولار)، وظهور مجموعة (بريكس+). وعلى وفق ذلك كله فأن مكانة السيادة في ظل استخدام العقوبات الاقتصادية واعتماد الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية، شهدت تحول لتصبح "سيادة مرنة" نتيجة سعة التشابك وتأثير الرقمنة وثورة الاتصال.

الكلمات المفتاحية: الجيو اقتصادية، الاعتماد المتبادل المسلح، السيادة الوطنية، سلاسل التوريد، العقوبات الاقتصادية، النظام الدولي.

Abstract:-

This research examines the fundamental shift in the international system's structure from military instruments (Geopolitics) to the utilization of economic, financial, and technological tools (Geoeconomics) to achieve strategic objectives. The research problem stems from questioning how the phenomenon of "Weaponized Interdependence" contributes to the erosion of traditional Westphalian sovereignty. Utilizing a descriptive-analytical approach and systems analysis within a theoretical framework that integrates Neo-mercantilism and Institutional Liberalism, the study analyzes contemporary geoeconomic power strategies. These include monopolizing semiconductor supply chains, politicizing the financial system (Dollar hegemony), and the rise of parallel blocs (BRICS+). The research forecasts the future of sovereignty amidst escalating economic sanctions and Artificial Intelligence, presenting three future scenarios. It concludes that sovereignty has not vanished but morphed into "flexible and digital sovereignty," recommending developing nations to diversify partnerships and build regional blocs to enhance strategic resilience.

Keywords: Geoeconomics, Weaponized Interdependence, National Sovereignty, Supply Chains, Economic Sanctions, International System.

المقدمة

يشهد النظام الدولي الراهن تحولات هيكلية عميقة تتجاوز في طبيعتها التغيرات التقليدية في موازين القوى العسكرية، فقد أدى التشابك المعقد للاقتصاد العالمي إلى بروز الجيو اقتصادية (Geoeconomics)كنموذج إرشادي (Paradigm) جديد يفسر سلوك الفواعل الدولية. إذ لم يعد التهديد الأكبر للسيادة الوطنية يتمثل في الغزو العسكري المباشر، بل في القدرة على التحكم في نقاط الاختناق (Chokepoints) في شبكات التجارة، والتمويل، والتكنولوجيا العالمية، وهذا التحول الذي وصفه إدوارد لوتواك (Luttwak) بأنه "استمرار لمنطق الصراع بأساليب التجارة"، يفرض تحديات غير مسبوقة على مفهوم السيادة بصيغتها الوستفالية المطلقة.

الإشكالية والأسئلة البحثية

تتبلور إشكالية البحث في التناقض القائم بين السعي المستمر للدول للحفاظ على سيادتها الوطنية، وبين واقع النظام الاقتصادي الدولي الذي يفرض حالة من "الاعتماد المتبادل المسلح (Weaponized Interdependence)، وعليه يطرح البحث التساؤل الرئيس الآتي: إلى أيّ مدى تساهم أدوات القوة الجيو اقتصادية في إعادة تشكيل خارطة القوة، وتآكل أو إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية في النظام الدولي الراهن؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف يمكن تأصيل العلاقة بين الجيو اقتصادية والسيادة في ضوء نظريات العلاقات الدولية؟
2. ما هي أبرز الاستراتيجيات الجيو اقتصادية التي توظفها القوى الكبرى (سلاسل التوريد، النظام المالي، التكنولوجيا) لفرض هيمنتها؟
3. ما هي المآلات المستقبلية للسيادة الوطنية في ظل تصاعد التفتت الجيو اقتصادية والتحول الرقمي؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي:

1- تأصيل المفاهيم النظرية للجيو-اقتصاد وفن الحكم الاقتصادي، وتحليل التحول النوعي في أدوات القوة الدولية.
2- تقييم أثر **الاعتماد المتبادل المسلح** و**التفتت الجيو اقتصادي** على المفهوم التقليدي للسيادة، واستكشاف أبعاد السيادة المرنة في عالم متشابك.
3- تحليل استراتيجيات التحكم في سلاسل الإمداد الحيوية، وتسييس النظام المالي العالمي، ودور الكتل الاقتصادية البديلة (مثل بريكس بلس) في إعادة تشكيل موازين القوى.
4- استشراف سيناريوهات مستقبلية للسيادة في نظام دولي متعدد الأقطاب، وتقديم توصيات استراتيجية للدول النامية لتعزيز مرونتها وسيادتها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من جوانب عدة:

الأهمية الأكاديمية :يقدم البحث إسهاماً نظرياً في فهم التطورات الراهنة في حقل العلاقات الاقتصادية الدولية والجيو-اقتصاد، ويحلل المفاهيم المركزية للسيادة في ظل التحديات الجديدة، مما يسهم في إثراء الأدبيات المتخصصة.

الأهمية التطبيقية: يوفر البحث تحليلاً نقدياً لاستراتيجيات القوة الاقتصادية، مما يمكن صانعي القرار والسياسات في الدول، وخاصة النامية، من فهم المخاطر والفرص وتطوير سياسات أكثر فاعلية لتعزيز الأمن الاقتصادي والسيادة الوطنية.

الأهمية المستقبلية: يستشرف البحث المآلات المحتملة للسيادة في نظام عالمي متغير، مما يوفر إطاراً للتفكير الاستراتيجي حول كيفية التكيف مع بيئة جيو اقتصادية متقلبة، ويساهم في الحوار الدائر حول إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية.

نطاق البحث وحدوده

يتحدد نطاق البحث وحدوده كالتالي:

النطاق الزمني :يركز البحث على تحليل التحولات الجيو اقتصادية واستراتيجيات القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، مع تحديث البيانات الرقمية والمعلومات إلى عام 2025 وتوقعات لعام2026 ، ليعكس أحدث التطورات.

النطاق الموضوعي :ينصب التركيز على الجيو-اقتصادية وعلاقته بمفهوم السيادة، متناولاً جوانب محددة مثل سلاسل الإمداد، التكنولوجيا (أشباه الموصلات والذكاء الصناعي)، النظام المالي العالمي، العقوبات الاقتصادية، والتحالفات الاقتصادية الجديدة.

منهجية البحث: يعتمد البحث المنهج الاستقرائي معززاً بالمنهج النظمي والمقارن، وباستخدام اسلوب التحليل النقدي بغية فحص الظواهر الجيو اقتصادية وتحليل أبعادها وعلاقاتها السببية، مع التركيز على الأبعاد النقدية للمفاهيم السائدة من مثل السيادة والعولمة، كما يعتمد المنهج المقارن في تحليل استراتيجيات الدول المختلفة وتأثيراتها.

المبحث الأول
التأصيل المفاهيمي للجيو- اقتصادية وتآكل السيادة التقليدية

إن دراسة التحولات الراهنة في النظام الدولي، تستدعي فهماً عميقاً لأبعاد القوة الاقتصادية المتنامية وتأثيرها في صياغة مفهوم السيادة، إذ لم تعد السيادة كياناً ثابتاً غير قابل للتأويل، بل هي بناء ديناميكي يتأثر بالمتغيرات الجيو اقتصادية المتسارعة.

المطلب الأول: التحول النوعي في أدوات القوة: من الجيوبوليتيكية إلى الجيو -اقتصادية

لطالما ارتبط مفهوم القوة في العلاقات الدولية بالجيوبوليتيك التقليدي الذي يركز على السيطرة على الأرض، والموارد الطبيعية، والممرات الاستراتيجية، وعلى القوة العسكرية كأداة حاسمة لفرض الإرادة، إلا أن نهاية الحرب الباردة في مطلع التسعينيات شكلت ملامح لمسوغات نهاية الصراع الدولي، بل كانت نقطة تحول نوعي في طبيعته وأدوات (Nye,2011,105) بدلاً من المواجهة العسكرية المباشرة، التي أصبحت باهظة التكاليف وذات مخاطر وجودية في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بدأت الدول تتجه بشكل متزايد نحو الأدوات الاقتصادية كبديل أكثر فاعلية ومرونة لتحقيق الأهداف الجيوسياسية (Tooze,2021,30)، هذا التحول هو جوهر ما يُعرف بـ الجيو-اقتصادية (Geo-economics)، الذي يعرّفه بعض الباحثين بأنه" **استمرار للسياسة بوسائل اقتصادية** (Dixon, & Liu, 2022, 45)، فهو يتجاوز الليبرالية الكلاسيكية التي تنظر إلى الاقتصاد كساحة للتعاون والتبادل الحر، ليؤكد على الطبيعة الصراعية للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تتحول التجارة، والاستثمار، والتمويل، والتكنولوجيا إلى أسلحة في يد الدولة لفرض هيمنتها أو حماية مصالحها(Aggarwal &Cheung,2025,p12) فالسيطرة على التدفقات الاقتصادية الحيوية، مثل سلاسل الإمداد العالمية، وتكنولوجيا أشباه الموصلات، وشبكات الدفع المالية، تمنح الدول نفوذاً هائلاً يمكن مقارنته، إن لم يتجاوز، النفوذ العسكري التقليدي (Baldwin, 2020, 88)، هذا ما دفع إدوارد لوتواك إلى القول: **إن المنطق العسكري هو الذي بات يحكم قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية** (Luttwak,1990,p17-18) .

إن هذا التحول يعني أن القرارات الاقتصادية لم تعد تُتخذ بمعزل عن الاعتبارات السياسية والأمنية . فدعم صناعات معينة، أو فرض رسوم جمركية، أو التحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي، كلها أصبحت أدوات جيواقتصادية تسعى من خلالها الدول إلى تعزيز مكانتها، وتوسيع نفوذها، وتقويض قدرات خصومها (Blackwill & Harris, 2016, 25) إنها ديناميكية جديدة تعيد تعريف مفهوم الأمن القومي، الذي بات يشمل الأمن الاقتصادي والتكنولوجي إلى جانب الأمن العسكري التقليدي (Aggarwal, 2021, 10).

المطلب الثاني: تفتت العولمة وتآكل السيادة الوستفالية في عصر الاعتماد المتبادل المسلح

لقد وعدت العولمة بتشكيل (**عالم بلا حدود**) يعزز التعاون ويدفع باتجاه الاندماج الاقتصادي، إلا أن الواقع أثبت أن هذه العملية أدت إلى (تآكل) مفهوم السيادة الوستفالية التقليدية، الذي ينص على استقلال الدولة المطلق داخل حدودها (Krasner, 1999, 3) ، فالدول باتت مقيدة بشبكة معقدة من الاتفاقيات التجارية الدولية، وشروط المؤسسات المالية العالمية، وقوى السوق التي تتجاوز حدودها (Stiglitz, 2002, 67).

إلا أن ما نشهده اليوم ليس مجرد تآكل بسيط للسيادة، بل هو ظاهرة عولمة متفتتة (Fragmented Globalization)تتسم بتسييس العلاقات الاقتصادية وتراجع زخم الاندماج العالمي (Tooze, 2022, 12) ، في هذا السياق برز مفهوم الاعتماد المتبادل المسلح (Weaponized Interdependence) كأداة تحليلية حاسمة لفهم كيفية تحول التعاون الاقتصادي إلى نقطة ضعف قابلة للاستغلال (Farrell & Newman, 2019, 7)فالدول التي تسيطر على (مركزية الشبكة) في المجالات الحيوية، مثل شبكة المدفوعات العالمية (SWIFT) أو إنتاج أشباه الموصلات، تمتلك قدرة هائلة على استخدام هذه المركزية لمعاقبة الدول الأخرى عبر عزلها مالياً أو تكنولوجياً(Farrell & Newman, 2023, 102) .

هذا التحول أدى إلى (تفتت جيو اقتصادي- Geoeconomic Fragmentation)، يتجلى في سعي الدول لتقليل اعتمادها على الخصوم الجيوسياسيين، مما يؤثر سلباً على التجارة والاستثمار العالميين (IMF, 2024, 20)، تظهر أحدث البيانات أن زخم نمو التجارة العالمية قد تباطأ بشكل ملحوظ مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يعكس تزايد النزعات الحمائية وسياسات (التوريد الود- Friend-shoring)- أو (التوطين-Reshoring) (WTO, 2024, 15).

جدول (1) معدلات نمو الناتج العالمي والتجارة العالمية للسنوات 2023- 2025

المؤشر الاقتصادي	2023	2024	2025
نمو الناتج العالمي %	3.2	3.3	3.2%
نمو التجارة العالمية %	1.1	2.3	2.4%
الاستثمار الأجنبي المباشر (ترليون دولار)	1.65	1.50	1.55

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي (IMF, World Economic Outlook, 2024, p. 45) ومنظمة التجارة العالمية (WTO, World Trade Report, 2024, p. 12) والأونكتاد (UNCTAD).

يُظهر الجدول اعلاه بوضوح التباين بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو التجارة العالمية، خاصة عام 2023، مما يؤكد تراجع زخم العولمة كقوة دافعة للتجارة، في ظل تزايد التوجه نحو التكتلات والسياسات الحمائية، إن هذا التفتت الجيو اقتصادي يحد من الاستقلال الفعلي للدول، ويجعل السيادة الوستفالية مجرد (**غطاء/ قشرة**) لا تعكس الواقع المعقد للعلاقات الاقتصادية الدولية (Rodrik, 2017, 56).

المطلب الثالث: التوجهات نحو سيادة اقتصادية مرنة

إن النظرة التقليدية للاستقلال الاقتصادي المطلق، والتي تفترض قدرة الدولة على الاكتفاء الذاتي الكامل، أصبحت وهماً في عالم متشابك تتسم فيه سلاسل القيمة العالمية بالتعقيد والترابط الشديد، وفي هذا الإطار يجادل داني رودريك بأن (مفارقة العولمة) تجعل من المستحيل على الدول أن تحقق في آن واحد، السيادة الديمقراطية الكاملة والاندماج الاقتصادي العالمي العميق (Rodrik, 2011, 112)، فحتى الاقتصادات الكبرى لا يمكنها إنتاج كل ما تحتاجه من دون الاعتماد على شبكات معقدة من الموردين والأسواق العالمية.

لهذا، فإن الخطاب الأكاديمي المعاصر يتجه نحو نقد مفهوم الاستقلال المطلق، ويدعو إلى تبني مفاهيم أكثر واقعية من مثل (المرونة الاستراتيجية- Strategic Resilience) و(السيادة المرنة -

Flexible Sovereignty)، إذ لا تعني السيادة المرنة التخلي مطلقاً عن الاستقلال، بل هي القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية، وكذلك تأمين الاحتياجات الأساسية، وتنويع مصادر الإمداد والشركاء الاقتصاديين، وتدنية نقاط الضعف التي يمكن أن تستغلها القوى الخارجية (Baldwin, 2020, 88). أيّ أنها القدرة على التكيف والمناورة في بيئة عالمية متقلبة، مع الحفاظ على القدرة على اتخاذ القرارات الوطنية المستقلة في ظل الاعتماد المتبادل(Mulder, 2022, 295) .

وفيما يخص الدول النامية فإن تحديات السيادة قد تضاعف في ظل التبعية التكنولوجية والمالية الجديد، ففي حين كانت التبعية في الماضي ترتبط بالاستغلال المباشر للموارد، أصبحت اليوم تتخذ أشكالاً أكثر دهاءً من خلال السيطرة على البيانات، والمنصات الرقمية، والوصول إلى التمويل الدولي (Zuboff, 2019, 150)، وهذه هي الأشكال الجديدة من التبعية التي باتت تحد من قدرة الدول النامية على صياغة سياسات اقتصادية مستقلة، وتجعلها أكثر عرضة للضغوط الجيو اقتصادية، مما يستدعي منها تطوير استراتيجيات لتعزيز سيادتها الرقمية والمالية إلى جانب سيادتها الاقتصادية التقليدية.

المبحث الثاني

استراتيجيات القوة الاقتصادية الجيو استراتيجية في القرن الحادي والعشرين

في خضم التحولات الجيو اقتصادية العميقة التي يشهدها النظام الدولي، أصبحت الدول الكبرى تتنافس بشكل متزايد على السيطرة على الروافع الاقتصادية الحيوية، محولةٍ إياها إلى أدوات استراتيجية لتعزيز نفوذها وتقويض خصومها، ولم يعد الصراع محصوراً في ساحات المعارك التقليدية، بل امتد إلى سلاسل الإمداد، والأنظمة المالية، والفضاء التكنولوجي، مما يعكس تحولاً جذرياً في طبيعة استراتيجيات القوة.

المطلب الأول: سلاسل الإمداد والتحكم التكنولوجي كعقد جيواقتصادية حيوية

لقد أثبتت جائحة كوفيد 19-والأزمات الجيوسياسية المتتالية، كالحرب في أوكرانيا، هشاشة سلاسل الإمداد العالمية ومدى تأثيرها المباشر على الأمن القومي والاقتصادي للدول، فالموارد الطبيعية التقليدية لم تعد وحدها المحرك الأساس للقوة الاقتصادية، بل أصبحت الرقائق الإلكترونية (Semiconductor Chips)بمثابة (**النفط الجديد**) أو تضاهيه، إن لم تكن أهم منه في الاقتصاد العالمي (Miller, 2022, 10)، وتُعد هذه الرقائق العصب المحرك لكل الصناعات والتكنولوجيات المتقدمة، من مثل الاتصالات والذكاء الاصطناعي إلى الدفاع والفضاء، مما جعل السيطرة على إنتاجها وتوريدها قضية سيادية من الدرجة الأولى.

إن الصراع الدائر حول أشباه الموصلات، والذي يصفه البعض بـ حرب الرقائق، ليس مجرد تنافس تجاري على الأسواق، بل هو صراع سيادي على قمة الهرم التكنولوجي، وعلى من يمتلك القدرة على التحكم في إنتاج وتوريد هذه المكونات الحيوية (Brookings Institution, 2023) ، وتجلى ذلك بوضوح في استراتيجيات (**فن الحكم الاقتصادي**) التي تتبناها الولايات المتحدة، والتي تسعى لتقييد وصول الصين إلى التكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال من خلال فرض قيود على تصدير المعدات والبرمجيات اللازمة لتصنيع الرقائق، والضغط على حلفائها لتبني سياسات مماثلة (Blackwill & Harris, 2016, p. 25). الهدف من هذه السياسات هو إبطاء التطور التكنولوجي للصين، والحفاظ على التفوق الأمريكي في هذا القطاع الحيوي الذي يُعد أساساً للقوة العسكرية والاقتصادية في القرن الحادي والعشرين.

في المقابل، تسعى الصين جاهدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي في قطاع أشباه الموصلات، من خلال الاستثمار الضخم في البحث والتطويرR&D، ودعم الشركات المحلية، وتطوير سلاسل توريد بديلة (RAND, 2021)، هذا الصراع يوضح أن التحكم في العقد المركزية في سلاسل الإمداد العالمية ، من شأنه أن يمنح الدولة قدرة فائقة على ممارسة الضغط الجيو اقتصادي، محولاً الاعتماد المتبادل إلى سلاح فتاك (Fishman, 2025, 44) ، وتتجه الدول الآن بشكل متزايد نحو استراتيجيات التوريد الودي

(Friend-shoring)أو التوطين القريب (Near-shoring) ، من أجل تقليل الاعتماد على الخصوم الجيوسياسيين، مما يعيد رسم خارطة السيادة الاقتصادية لتتوافق مع التحالفات السياسية والأمنية (OECD, 2023 18) .

جدول (2) حصص إنتاج أشباه الموصلات المتقدمة أقل من 7 نانومتر وتوزيع السيطرة في عام 2025 (تقديرات)

الدولة/ المنطقة	حصة السوق القيمة المضافة (%)	طبيعة السيطرة السيادية	أهمية في سلسلة القيمة
تايوان	62	احتكار شبه كامل للتصنيع المتقدم	العقدة الأهم في التصنيع (TSMC)
كوريا الجنوبية	18	تصنيع متقدم للذاكرة والمنطق	لاعب رئيس في مكونات الذاكرة
الولايات المتحدة	12	تصميم، ملكية فكرية، معدات إنتاج	الهيمنة على المراحل الأولية والأخيرة
الصين	8	تصنيع رقائق أقل تقدماً، توسع سريع	تسعى للاستقلال التام بحلول 2030
اليابان	3	مواد ومعدات تخصصية	مورد حيوي للمواد الخام والمعدات
الاتحاد الأوروبي	2	تصميم وتصنيع تخصصي	يهدف لزيادة الحصة عبر قانون الرقائق الأوروبي

المصدر: إعد بناءً على معطيات التحليلات الآتية:

Brookings Institution, The semiconductor geopolitics report, 2023, - Washington, DC, p. 30.

- بيانات جمعية صناعة أشباه الموصلات (SIA, 2024, Washington, DC, p. 8)

RAND Corporation, Global value chains and national security, 2021, - Santa Monica, p. 22.

تظهر بيانات الجدول (2) أن صناعة أشباه الموصلات وبخاصة الرقائق المتقدمة لا تزال شديدة التركيز جغرافياً وتكنولوجياً، هذا التركيز يخلق نقاط ضعف استراتيجية يمكن استغلالها كأدوات ضغط جيواقتصادي، مما يجعل السيادة التكنولوجية ركيزة أساسية للأمن القومي للدول في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الثاني: تسييس النظام المالي العالمي وتحدي هيمنة الدولار

يمثل النظام المالي العالمي أداة جيواقتصادية أخرى ذات قوة فائقة في يد الدول التي تسيطر على مفاصله .فقد تحول الدولار الأمريكي، الذي لطالما كان العمود الفقري للتمويل والتجارة الدوليين، من مجرد وسيلة تبادل إلى (**سلاح جيو اقتصادي**) فعال، لا سيّما من خلال استخدام العقوبات المالية العابرة للحدود (Drezner, 2021, 11) إن القدرة على فصل دول بأكملها عن النظام المالي العالمي، وتجميد أصولها، ومنعها من الوصول إلى شبكات الدفع الدولية مثل سويفت (SWIFT) (Mulder, 2022, 15)، قد أثبتت فعاليتها في ممارسة الضغط على الدول المستهدفة.

لقد دفعت هذه الإدلجة المالية (Weaponization of Finance) العديد من الدول، وخاصة تلك التي تستهدفها العقوبات أو تخشى استهدافها مستقبلاً، إلى البحث عن بدائل لتقليل اعتمادها على الدولار والنظام المالي الذي تقوده الولايات المتحدة .هذا التوجه نحو التحصين المالي(Financial De-risking)أو الاستقلال المالي يتجلى في ظواهر عدة:

1- **التغير في تكوين الاحتياطيات الأجنبية** :على الرغم من أن الدولار لا يزال العملة الاحتياطية المهيمنة، إلا أن هناك اتجاهاً هيكلياً بطيئاً نحو تنويع الاحتياطيات لصالح عملات أخرى مثل اليورو، والين الياباني، واليوان الصيني، وحتى الذهب .هذا التراجع، وإن كان تدريجياً، يشير إلى تراجع الثقة في حيادية العملة الاحتياطية المهيمنة كأداة للتبادل (Carrillo & Sharov, 2025, 156).
2- **بروز آليات الدفع البديلة**: تسعى الدول إلى تطوير أنظمة دفع خاصة بها، وتوسيع نطاق اتفاقيات المقايضة الثنائية، والتوجه نحو استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزي CBDCs (Prasad, 2021, 240). وهذه الآليات تهدف إلى توفير قنوات دفع لا تخضع لسيطرة الدولار، مما يعزز" السيادة المالية "للدول ويمكنها من تجاوز العقوبات المحتملة.
3- **تسييس الاستثمار الأجنبي المباشر** :لم يعد الاستثمار الأجنبي المباشر يُنظر إليه كنشاط اقتصادي بحت، بل بات يخضع بشكل متزايد للمراجعة الأمنية والجيوسياسية .فالعديد من الدول تضع قيوداً على الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية، أو تستخدمه كأداة لتعزيز نفوذها في الخارج (OECD, 2023, 25).

جدول (3) التغير النسبي في حصص العملات الرئيسة في الاحتياطيات العالمية(2023-2025)

العملة الرئيسة	حصة 2023 (%)	حصة 2024 (%)	حصة 2025 (%)	التغير النسبي(2023-2025) (%)
الدولار الأمريكي	58.4	57.0	56.5	-1.9
اليورو	20.0	19.8	19.5	-0.5
الين الياباني	5.5	5.3	5.1	-0.4
الجنيه الإسترليني	4.9	4.7	4.5	-0.4
اليوان الصيني	2.5	2.8	3.1	+0.6
الذهب والعملات الأخرى	8.7	10.4	11.3	+2.6

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على:

IMF, Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves - (COFER), Q4 2024, Washington, DC, p. 15

يُظهر الجدول أعلاه استمرار تراجع حصة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية رئيسة، وإن كان بوتيرة بطيئة، مقابل ارتفاع تدريجي في حصص اليوان الصيني والذهب والعملات الأخرى، هذا التوجه

يؤكد أن (**تسييس العملة**) يدفع الدول نحو تنويع احتياطياتها وسعيها نحو تقليل تعرضها للمخاطر الجيواقتصادية المرتبطة بهيمنة الدولار، مما يمهد لمستقبل مالي أكثر تعددية.

المطلب الثالث: تداعي المؤسسات الدولية وتشكيل كتل اقتصادية متنافسة

لقد أثر التفتت الجيو اقتصادي بشكل عميق على فعالية آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى تداعي دور العديد من المؤسسات الدولية التي أُسست على مبادئ التعاون والتبادل الحر، وعلى سبيل الإبانة لا الحصر فمنظمة التجارة العالمية(WTO) تواجه صعوبات جمة في تسوية النزاعات التجارية، وفرض قواعد التجارة الحرة في ظل تصاعد الحمائية والنزعات القومية الاقتصادية (Hoekman & Mavroidis, 2020, pp. 303–305)، فضلاً عن شلل هيئة تسوية النزاعات في المنظمة، وتزايد استخدام الرسوم الجمركية كأداة جيوسياسية، من شأنها إضعاف قدرة المنظمة على توفير إطار مستقر للعلاقات التجارية، ويدفع الدول للبحث عن حلول ثنائية أو إقليمية خارج إطارها.

وفي ظل هذا التداعي، ظهرت تحالفات اقتصادية جديدة تسعى إلى إعادة تشكيل موازين القوى العالمية، وتحدي الهيمنة الغربية على النظام الاقتصادي الدولي، ومصداق ذلك هو السعي الحثيث لتوسيع مجموعة بريكس (BRICS) في عامي 2024 -2025، حتى باتت تضم دولاً أخرى من مثل مصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة(Young, 2023, 112)، التي باتت تُعرف بـ" بريكس بلس(BRICS+) ، والتي تمثل الآن قوة اقتصادية وسياسية وازنة لمجموعة السبع الصناعية الكبار(G7)، وتعكس رغبة" الجنوب العالمي "في بناء نظام دولي متعدد الأطراف، ويتسم بكونه أكثر عدالة وأنصاف، مما يقلل من هيمنة الغرب على المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية (Oatley,2022, 250).

إن هذه الكتل الاقتصادية المتنافسة لا تسعى فقط إلى تحقيق مكاسب تجارية، بل تهدف إلى بناء بنية تحتية مالية وتجارية موازية تحمي سيادة أعضائها من الضغوط الخارجية، ويشمل ذلك تطوير بنوك تنمية خاصة بها مثل بنك التنمية الجديد (NDB) التابع لبريكس، وتعزيز التجارة بالعملات المحلية، والبحث عن بدائل للدولار الأمريكي كعملة احتياطية ووسيط للتبادل التجاري، وتنسيق المواقف في المحافل الدولية، هذا الصعود للكتل الاقتصادية الجديدة يمثل بداية النهاية لعصر القطب الواحد في النظام الليبرالي العالمي، ويدفع نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب جيواقتصادياً، حيث تتنافس القوى الكبرى على النفوذ الاقتصادي والسياسي، مما يخلق فرصاً وتحديات للدول الأخرى.

جدول (4) مؤشرات مجموعة بريكس+ مقارنة بمجموعة السبع (G7)

المؤشر	مجموعة بريكس الموسعة (BRICS+)	مجموعة السبع (G7)
الناتج المحلي الإجمالي العالمي (%)	**36**	**43**
عدد السكان العالمي (%)	**46**	**10**
حصة التجارة العالمية (%)	**25**	**30**

المصدر: إعداد الجدول بناءً على بيانات:

-IMF, World economic outlook, April 2025, Washington, DC, p. 50.

-United Nations, World Population Prospects, 2024, New York, p. 10.

يُظهر الجدول أن مجموعة بريكس بلس تتجاوز مجموعة السبع بالفعل في حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عند قياسه بتعادل القوة الشرائية، وتتفوق عليها بشكل كبير في عدد السكان .هذا الثقل الديموغرافي والاقتصادي المتزايد يمنحها قوة جيواستراتيجية متنامية، ويؤكد على أن النظام الدولي يتجه

نحو تعددية أقطاب اقتصادية حقيقية، مما يفرض على الدول الصغيرة والمتوسطة إعادة تقييم استراتيجياتها الخارجية والاقتصادية لضمان مصالحها في هذا العالم المتغير.

المبحث الثالث

المآلات المستقبلية للسيادة في ظل الجيو - اقتصاد المتقدم

إن التحولات المتسارعة في المشهد الجيو اقتصادي العالمي تفرض تحديات ومآلات مستقبلية معقدة على مفهوم السيادة. فلم تعد السيادة مفهوماً تقليدياً يُعنى فقط بالحدود والجيوش، بل أصبحت تتسع لتشمل أبعاداً رقمية وتكنولوجية، وتتأثر بشكل مباشر بفعالية العقوبات الاقتصادية وتوازنات القوى في نظام متعدد الأقطاب.

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية والحروب التجارية كأدوات سيادية بديلة: فعالية وتحديات

لقد شهد الربع الأول من القرن الحادي والعشرين تزايداً غير مسبوق في استخدام العقوبات الاقتصادية والحروب التجارية، كأدوات سيادية لفرض الإرادة وتحقيق الأهداف الجيوسياسية (Kennedy, 2025, 78)، فبدلاً من المواجهة عسكرية المباشرة، التي باتت باهظة التكاليف وذات مخاطر عالية، أصبحت الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تلجأ إلى (فن الحكم الاقتصادي) لتقويض خصومها أو تغيير سلوكهم (Blackwill& Harris, 2016, 25)، و**تطورت العقوبات الاقتصادية لتشمل ثلاث تصنيفات رئيسة:**

1- **العقوبات المالية:** واستهدفت النظم المصرفية والتحويلات وتجميد الأصول، ومنع الوصول إلى شبكات الدفع العالمية مثل سويفت، مما يؤدي إلى عزل الدولة المستهدفة عن النظام المالي العالمي . (Chatriot, 2022, 434)

2- **العقوبات التجارية:** تتضمن فرض رسوم جمركية عالية، أو حظر استيراد وتصدير سلع محددة، أو فرض قيود على التبادلات التجارية مع دول معينة

3- **العقوبات التكنولوجية:** تُعد الأكثر فتكاً في العصر الحديث، حيث تحرم الدول المستهدفة من الوصول إلى التقنيات، مثل أشباه الموصلات، وبرامج الذكاء الاصطناعي، ومعدات الاتصالات المتقدمة، مما يعيق قدرتها على التطور الاقتصادي والعسكري ويحد من سيادتها الرقمية (Miller, 2022, 210).

إن التحليل النقدي لفعالية العقوبات الطويلة الأمد يكشف عن تحديات كبيرة. ففي حين قد تحقق العقوبات أهدافاً قصيرة المدى، إلا أنها غالباً ما تفشل في تغيير سلوك الأنظمة المستهدفة على المدى الطويل، بل قد تؤدي إلى نتائج عكسية. فهي تدفع "الدول المستهدفة نحو سياسات الاقتصاد الحصين والعزلة، وتشجع على بناء تحالفات (Fortress Economy) مضادة، وتطوير بدائل للنظم المالية والتكنولوجية المهيمنة (Mulder,2022, 295) .

علاوة على ذلك، تثير العقوبات الاقتصادية قضايا أخلاقية وإنسانية خطيرة، حيث تؤثر سلباً على الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمعات المستهدفة (Stiglitz, 2002, 67). كما إن تزايد عدد العقوبات المفروضة عالميا، وتنوع الجهات التي تفرضها، هو دليل قاطع على تسييس الاقتصاد (Drezner, 2021, 11)، ففي عام 2025 تشير التقديرات إلى أن عدد العقوبات التي فرضتها الدول الكبرى أو المنظمات الدولية، قد وصل إلى مستويات غير مسبوقة، مما يعكس تحولها إلى أداة رئيسة في السياسة الخارجية.

جدول (5) الزيادة في عدد العقوبات المفروضة عالمياً حسب النوع 2010-2025

الجهات الرئيسة الفارضة	نوع العقوبة	عدد العقوبات المفروضة (2020-2010)	عدد العقوبات المفروضة (2021-2025)
الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة	مالية	1200	1800
الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي	تجارية	800	1100

الولايات المتحدة، الصين	تكنولوجية	300	700

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS, 2025)، وتقرير الأمم المتحدة حول العقوبات (UN, 2024).

تظهر أرقام (الجدول-5) تزايداً حاداً في استخدام العقوبات، مما يؤكد أن الاقتصاد قد أصبح ساحة حرب رئيسة، مما يضع السيادة الوطنية للدول المستهدفة تحت مستويات الضغط الهائل، ويجبرها على إعادة تقييم استراتيجياتها لبناء اقتصادات أكثر مرونة وحصانة. كما أن تزايد استخدام العقوبات يثير تساؤلات جدية حول فعاليتها على المدى الطويل، وتأثيرها على المدنيين، ومدى شرعيتها في القانون الدولي، ففي كثير من الأحيان لا تحقق هذه العقوبات أهدافها المعلنة، بل تؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، وتدفع الدول المستهدفة إلى البحث عن بدائل خارج النظام الدولي، مما يعزز من التفتت الجيو اقتصادي. هذا الواقع يفرض على المجتمع الدولي إعادة النظر في استخدام هذه الأدوات، والبحث عن آليات أكثر فعالية وعدالة لحل النزاعات الدولية.

المطلب الثاني: السيادة الرقمية والذكاء الاصطناعي كمحركات للقوة الجيو اقتصادية

إن الثورة الصناعية الرابعة، التي تتسم بالتحول الرقمي المتسارع وانتشار الذكاء الاصطناعي، قد أحدثت تحولاً جذرياً في فهمنا للقوة والسيادة، فالدول التي تمتلك الريادة في تطوير ونشر تقنيات الذكاء الاصطناعي، هي التي ستقود النظام الدولي في العقود القادمة (Schwab, 2016, 70)، هذه التقنيات لا تؤثر فقط على الإنتاجية الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل الأمن القومي، والقدرة العسكرية، والتحكم في المعلومات، وحتى التأثير على الرأي العام (Nye, 2011, 105).

لقد ظهر مفهوم (**السيادة الرقمية** Digital Sovereignty-) كركيزة أساسية للسيادة في هذا العصر، فالسيطرة على المنصات الرقمية، و Big Data البيانات الضخمة، والبنية التحتية للاتصالات، تمنح الدولة قدرة فائقة على التأثير في الشؤون الداخلية والخارجية للدول. كما ان تدفق البيانات بات يماثل تدفق النفط في القرن الحادي والعشرين، والتحكم فيها هو مفتاح القوة الجيو اقتصادية (zuboff, 2019, 150).

فشركات التكنولوجيا الكبرى العابرة للحدود، هي التي تتحكم في الكميات الهائلة من البيانات، وتتجاوز قدراتها في بعض الأحيان نفوذ الدول نفسه، مما يثر تساؤلات جدية حول مستقبل السيادة في عالم رقمي (Farrell & Newman, 2023,102)، إذ أن السباق السيادي في تطوير الذكاء الاصطناعي، ليس مجرد منافسة اقتصادية، بل هو صراع وجودي على القوة الجيو اقتصادية المستقبلية ما بين الدول، فمن تنجح في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة ستكون قادرة على تعزيز قدراتها الدفاعية، وتحسين كفاءة اقتصادها، وزيادة نفوذها الثقافي والسياسي على الساحة الدولية (Allison, 2017, 188)، أما الدول التي تتخلف عن هذا الركب فسوف تجد نفسها في وضع تبعية تكنولوجية، مما يهدد استقلالها الفعلي، ويجعل سيادتها منقوصة(Jaishankar, 2020, 90) .

جدول (6) حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي وحصة الخدمات الرقمية في التجارة العالمية المتوقعة حتى 2026

المؤشر التكنولوجي	القيمة في 2024	القيمة في 2025	التغير المتوقع 2026
حجم سوق الذكاء الاصطناعي العالمي (مليار$)	184	250	330
حصة الخدمات الرقمية في التجارة العالمية (%)	14.5	16.2	18.0
عدد براءات الاختراع التكنولوجية (مليون)	3.5	3.8	4.2

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

WTO, World Trade Report, 2025, p. 55.-

UNCTAD, Digital Economy Report, 2024, p. 30.-

تؤكد أرقام الجدول (6) حدوث توسع هائل في سوق الذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية، مما يبرز أهميتها المتزايدة كمحركات للقوة الجيو اقتصادية، فالاستثمار في هذه القطاعات لم يعد خياراً، بل ضرورة حتمية للدول الراغبة في الحفاظ على سيادتها وتنافسيتها في المستقبل.

المطلب الثالث: استشراف سيناريوهات مستقبل السيادة في النظام متعدد الاقطاب الجيو اقتصادية

تشير التحولات الجيو اقتصادية الراهنة إلى أن النظام الدولي يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب، لن تكون فيه السيادة الوطنية مفهوماً ثابتاً، بل ستكون ديناميكية ومتغيرة. يمكن استشراف ثلاث سيناريوهات رئيسة لمآلات السيادة في هذا النظام

السناريو الاول: عالم الكتل المتنافسة Competing Block

في هذا السيناريو، يتعمق التفتت الجيو اقتصادي، وينقسم العالم إلى كتل اقتصادية وجيوسياسية متنافسة بشكل واضح، تقودها قوى عظمى مثل الولايات المتحدة والصين، وربما الاتحاد الأوروبي أو مجموعة بريكس بلس الموسعة (Bremmer, 2012, 100) وكل كتلة تسعى إلى بناء سلاسل توريد خاصة بها، وأنظمة مالية مستقلة، ومعايير تكنولوجية متفردة، وتتراجع العولمة فيها بشكل كبير وتزداد الحمائية، وتصبح التجارة والاستثمار أدوات رئيسة في الصراع الجيو اقتصادي. وفي هذا العالم، تجد الدول الصغيرة والمتوسطة نفسها مضطرة للاصطفاف مع إحدى الكتل، مقابل التنازل عن جزء من حريتها في اتخاذ القرار، مما يحد من استقلاليتها ويفقدها جزءاً كبيراً من سيادتها الفعلية (Allison, .2017, 188) وبهذا تصبح السيادة مرتبطة بالقدرة على الانتماء لكتلة قوية.

السيناريو الثاني: عالم التوازن الهش (Balance Fragile)

لا تنجح أيّ قوة في هذا السيناريو في فرض هيمنتها الكاملة، بل يتشكل نظام متعدد الأقطاب حيث تتوازن القوى فيه بشكل هش. ويستمر التعاون الاقتصادي ولكن يكون مشروطاً ومتقطعاً، وتتخلله فترات من التوتر والصراع. ومعه تسعى الدول إلى تنويع شركائها، وتجنب الاعتماد المفرط على أيّ قوة واحدة، بل تظهر تحالفات مرنة تتغير حسب المصالح، ولا توجد كتل صلبة. وتزداد مع هذا الحال أهمية (**المرونة الاستراتيجية**) و(**الدبلوماسية الاقتصادية النشطة**)، حيث يكون للدول الصغيرة والمتوسطة فرصة أكبر للمناورة بين القوى المختلفة، وبناء شبكات علاقات متنوعة، بشرط امتلاكها قدرات اقتصادية وتكنولوجية قوية (Nye, 2011, 105)، وتظل السيادة هنا مرتبطة بالقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في موازين القوى وتطوير قدرات ذاتية، تمكنها من الصمود أمام الضغوط.

السيناريو الثالث: عالم السيادة المشتركة والتحديات العالمي (Shared Challenges) Sovereignty and Global

في هذا السيناريو تدرك الدول أن التحديات العالمية المشتركة، مثل تغير المناخ والأوبئة، والأمن السيبراني، تتجاوز قدرة أيّ دولة على مواجهتها بمفردها (Stiglitz, 2002, 200). يدفع هذا الادراك نحو تعزيز التعاون الدولي، وإعادة احياء المؤسسات الدولية، وتطوير آليات جديدة للسيادة المشتركة في مجالات محددة، تتنازل الدول عن جزء من سيادتها في بعض المجالات لصالح آليات حوكمة عالمية، ولكنها تحافظ على سيادتها في المجالات الأخرى (Ikenberry, 2011,65) ، هنا يتم التحول من (السيادة المطلقة) الى (السيادة الدولية) أو (السيادة المشتركة)، بحيث تكون مرتبطة بالقدرة على المساهمة في الحلول العالمية والمشاركة الفعالة في صياغة القواعد الدولية.

الخاتمة:

في خواتيم هذا البحث يمكن الخلوص إلى أن الجيو اقتصادية لم تلغِ مفهوم السيادة الوطنية، بل أعادت تعريفها بشكل جذري، وعلى وفقه تحولت السيادة من مفهوم قانوني صلب يعتمد على الحدود الجغرافية، إلى مفهوم وظيفي مرن يعتمد على القدرة على إدارة (الاعتماد المتبادل المسلح)، لا سيّما وإن القوة في النظام الدولي الراهن، لم تعد تُقاس بعدد الرؤوس النووية فحسب، بل بالقدرة على التحكم في العقد

المركزية للشبكات المالية والتكنولوجية وسلاسل التوريد. وفي ظل هذا التفتت الجيواقتصادي، تجد الدول نفسها إزاء حتمية التكيف الاستراتيجي لحماية أمنها القومي الاقتصادي.

النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج

1-**تحول طبيعة الصراع**: لم يعد الصراع الدولي يقتصر على الأبعاد العسكرية، بل أصبح الجيو-اقتصاد هو الساحة الرئيسة للمنافسة، حيث حلت الأدوات الاقتصادية محل الأدوات العسكرية في كثير من الصراعات السيادية، مما يؤكد على مقولة "الاقتصاد هو استمرار للسياسة بوسائل أخرى."

2-**إعادة تعريف السيادة:** تجاوز مفهوم السيادة الوطنية حدودها التقليدية المرتبطة بالجغرافيا والجيوش، ليمتد ليشمل أبعاداً جديدة وحيوية مثل السيادة التكنولوجية، والسيادة المالية، والسيادة الرقمية، والسيادة على سلاسل التوريد الاستراتيجية.

3-**التفتت الجيو اقتصادي**: أدى سعي الدول الكبرى لتعزيز أمنها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على الخصوم، إلى إحداث تفتت جيواقتصادي، يتجلى في تراجع زخم العولمة، وتسييس التجارة والتمويل، وضعف المؤسسات الدولية .

4-**الاعتماد المتبادل المسلح:** لم يعد الاعتماد المتبادل بين الدول ضمانة للسلام والاستقرار، بل أصبح أداة للضغط والسيطرة، حيث تستخدم القوى الكبرى نفوذها الاقتصادي لفرض إرادتها على الدول الأخرى، مما يفرغ السيادة من محتواها العملي.

5-**صعود قوى منافسة جديدة:** برزت تحالفات اقتصادية جديدة، مثل مجموعة بريكس الموسعة، كقوى موازنة تسعى لإعادة تشكيل النظام الدولي ليكون أكثر تعددية وعدالة، مما يشير إلى مستقبل متعدد الأقطاب جيو اقتصادياً .

6-**مكانة التكنولوجيات الفائقة:** أصبحت الريادة في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي محركاً رئيساً للقوة والسيادة، حيث تمنح الدول التي تمتلك هذه التقنيات قدرة فائقة على التحكم في التدفقات الاقتصادية والمعلوماتية.

ثانياً: التوصيات

1-**تعزيز السيادة المرنة وبناء القدرات الذاتية:** يجب على الدول النامية التخلي عن وهم الاستقلال المطلق، وتبني مفهوم (السيادة المرنة) التي تركز على بناء القدرات الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية، وتعزيز المرونة الاستراتيجية لمواجهة الصدمات الخارجية، وتقليل نقاط الضعف التي يمكن استغلالها من قبل القوى الخارجية.

2-**تنويع الشركاء الاستراتيجيين والدبلوماسية الاقتصادية النشطة:** ينبغي على الدول النامية تنويع شركائها التجاريين والاستثماريين والتكنولوجيين، لتقليل الاعتماد على قطب واحد. كما يتوجب عليها تبني دبلوماسية اقتصادية نشطة وذكية، قادرة على المناورة بين الأقطاب المتنافسة، واستغلال الفرص المتاحة في النظام العالمي متعدد الأقطاب، وحماية مصالحها من العقوبات وأساليب الضغط الاقتصادي.

3-**الاستثمار الاستراتيجي في التكنولوجيا والسيادة الرقمية**: لا بد من تخصيص استثمارات ضخمة في البحث والتطوير، خاصة في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة من مثل الذكاء الاصطناعي، وأمن المعلومات، وأشباه الموصلات، وبناء بنية تحتية رقمية مستقلة وآمنة لضمان (السيادة الرقمية) وحماية البيانات الوطنية من الهيمنة الأجنبية.

4-**إصلاح آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية:** على المجتمع الدولي وخاصة الدول النامية، الدعوة إلى إصلاح شامل للمؤسسات المالية والتجارية العالمية (مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، لجعلها أكثر عدالة وشفافية وتمثيلاً لمختلف الأقطاب، وتعزيز آليات تسوية النزاعات الاقتصادية على أسس الحياد والإنصاف لمنع تسييسها.

5-**تطوير اقتصادات حصينة وتأمين سلاسل التوريد**: يجب على الدول النامية تطوير استراتيجيات وطنية لتعزيز مرونة اقتصاداتها في مواجهة الصدمات الجيواقتصادية، بما في ذلك إعادة توجيه سلاسل التوريد للسلع الحيوية نحو شركاء موثوقين، وتكوين احتياطيات استراتيجية من السلع الأساسية، وتشجيع الإنتاج المحلي في القطاعات الحيوية لتقليل التبعية الخارجية.

6-**التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات المشتركة:** تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات مثل الأمن السيبراني، وتغير المناخ، والأوبئة، وتطوير آليات للسيادة المشتركة لمعالجة التحديات العابرة للحدود، التي لا يمكن لأيّ دولة مواجهتها بمفردها.

المصادر:

1- Aggarwal, V. K., & Cheung, T. M. (Eds.). (2025). The Oxford handbook of geo-economics and economic statecraft. Oxford University Press.
2- Allison, G. (2017). Destined for war: Can America and China escape Thucydides's trap? New York, NY: Houghton Mifflin Harcourt.
3- Babić, M., Dixon, A. D., & Liu, I. T. (2022). Moving forward: Understanding the geoeconomic decade of the 2020s. In The political economy of geoeconomics: Europe in a changing world (pp. 187-206). Cham: Springer International Publishing.
4- Baldwin, D. A. (2020). Economic statecraft revisited, 2020, Princeton University Press
5- Blackwill, R. D., & Harris, J. M. (2016). War by other means: Geoeconomics and statecraft. Harvard University Press.
6- Bremmer, I. (2012). Every nation for itself: Winners and losers in a G-Zero world. Portfolio
7- Carrillo-Piña, J., & Sharov, O. (Eds.). (2025). The geoeconomics of the international monetary order: Money and power in the 21st century. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan (Springer Nature)
8- Chatriot, A. (2022). Nicholas Mulder, The Economic Weapon. The Rise of Sanctions as a Tool of Modern War. New Haven, Yale University Press, 2022.
9- Drezner, D. W. (2021). Sanctions and economic statecraft. International Security, 46(1).
10- Drezner, D. W. (2021, August). The United States of sanctions: The use and abuse of economic coercion. Foreign Affairs, 100(5).
11- Farrell, H., & Newman, A. L. (2019). Weaponized interdependence: How global economic networks shape state coercion. International security, 44(1).
12- Farrell, H., & Newman, A. L. (2023). Underground empire: How America weaponized the world economy. Princeton, NJ: Princeton University Press.
13- Fishman, E. (2025). Chokepoints: American power in the age of economic warfare. Penguin Group.
14- Hoekman, B., & Mavroidis, P. C. (2020). WTO dispute settlement and the crisis of multilateralism. World Trade, Review, 19(3).
15- Ikenberry, G. J. (2011). Liberal leviathan: The origins, crisis, and transformation of the American world order.

16- IMF, World economic outlook, 2024, Washington, DC
17- International Monetary Fund. (2025, April 2). Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves (COFER), World Aggregates, Fourth Quarter 2024 [Data Brief]. Washington, DC: IMF
18- Jaishankar, S. (2020). The India way: Strategies for an uncertain world. HarperCollins.
19- Kennedy, G. (2025). Economic Warfare in the 21st Century.
20- Krasner, S. D. (1999). Sovereignty: Organized hypocrisy. Princeton, NJ: Princeton University Press.
21- Lggarwal, Vinod K., & Reddie, Andrew W. 2021.(Economic Statecraft in the 21st Century: Implications for the Future of the Global Trade Regime.
22- Luttwak, Edward N. (1990), From Geopolitics to Geo-Economics, The National Interest, No. 20.
23- Meldrum, D. (2024). Chris Miller: CHIP WAR: The Fight for the World's Most Critical Technology: Scribner, 2022.
24- Meunier, S., & Nicolaïdis, K. (2019).The geopoliticization of European trade and investment policy.
25- Miller, C. (2022). Chip war: The fight for the world's most critical technology. New York, NY: Scribner
26- Mulder, Nicholas. 2022. The Economic Weapon: The Rise of Sanctions as a Tool of Modern War. New Haven and London: Yale University Press.
27- O'Connell, C., Roer, E. H., Eden, R., Pfeifer, S., Shokh, Y., Mayer, L. A., McKeon, J., Mondschein, J., Carter, P., Greenfield, V. A., et al. (2021). Managing risk in globalized supply chains (RR-A425-1). Santa Monica, CA: RAND Corporationhttps://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA425-1.html
28- Oatley, T. (2022). International political economy (7th ed.). Routledge.
29- Popović, P. (2011). Joseph S. Nye: The Future of Power. 48(3).
30- Prasad, E. S. (2021). The future of money: How the digital revolution is transforming currencies and finance. In The Future of Money. Harvard University Press.
31- Rodrik, D. (2011). The globalization paradox: Democracy and the future of the Princeton University Press. world economy. Princeton, NJ: Princeton University Press.
32- Rodrik, D. (2017). Straight talk on trade: Ideas for a sane world economy. Princeton, NJ: Princeton University press.

33- Schwab, K. (2016). The fourth industrial revolution. In World Economic Forum (Vol. 12).
34- Shoshana Zuboff, The Age of Surveillance Capitalism. The fight for a human future and the new frontier of power. New York, Public Affairs, 2019.
35- Stiglitz, J. E. (2002). Globalization and its discontents. W. W. Norton & Company.
36- The Brookings Institution. (2022). A semiconductor strategy for the United States. Brookings.
37- Tooze, A. (2021). Shutdown: How Covid shook the world's economy. Penguin UK.
38- WTO, World Trade Report, 2024.
39- young, K. E. (2023). The economic statecraft of the Gulf Arab states: Deploying aid, investment, and Development across the Middle East. London: Bloomsbury Academic .